محضر اجتماع الجمعية العامة العادية

في تمام الساعة الخامسة من مساء يوم الاثنين الثامن والعشرون من شهر شعبان 1447هـ الموافق للسادس عشر من شهر فبراير 2026 عقدت الجمعية العامة العادية لمجموعة بنك قطر الوطني (QNB) اجتماعها رقم 026/62/39، برئاسة سعادة السيد/ علي بن أحمد الكواري رئيس مجلس الإدارة وبحضور أصحاب السعادة والسيادة أعضاء مجلس الإدارة التالية أسماؤهم وذلك في قاعة سلوى بفندق الشيراتون- الدوحة:

• سعادة الشيخ/ فهد بن فيصل بن ثاني آل ثاني	نائب رئيس مجلس الإدارة
• سعادة الشيخ سحيم بن خالد آل ثاني	عضواً
• سعادة الشيخة/ هنادي ناصر بن خالد ال ثاني	عضواً
• سعادة السيد/ فهد محمد فهد بوزويـر	عضواً
• سعادة السيد/ محمد بن سيف السويدي	عضواً
• السيد/ بـدر عبدالله درويش فخـــــرو	عضواً
• الدكتور/ عبدالرحمن محمد جولـــو	عضواً
• السيد/ عبدالعزيز محمد عبدالرحمن المناعى	عضواً
• السيدة/ هميان منصور راشد عبدالله الخاطر	عضواً

كما حضر الاجتماع كل من:

• السيد/ عبدالله القايد	ممثلي إدارة شؤون الشركات بوزارة التجارة والصناعة
• السيد/ حمد اليافعي	
• السيد/ حمد المري	ممثلي لمصرف قطر المركزي
• السيد/ خالد الملا	

كما حضر كل من:

• السيد/ زياد نادر	ممثلي مراقب الحسابات الخارجي لحسابات البنك إرنست ويونغ
• السيد/جيهان رانا ثونغا	

وقد حضر الاجتماع من الإدارة التنفيذية للبنك كل من:

• السيد/ عبد الله مبارك آل خليفة	الرئيـــس التنفيـذي للمجموعـة
• السادة المدراء العامون التنفيذيون	
• السادة المدراء العامـــــــون	
• السادة مساعدي المدير العام	
• مدير إدارة التدقيق الداخلي ومدير إدارة الانضباط والمتابعة.	
• سكرتارية مجلس الإدارة	

الإعلان عن النصاب القانوني لعقد الاجتماع وترشيح مقرر للاجتماع وجامعين للأصوات.

بعد أن أفتتح سعادة رئيس الاجتماع، رحب بكلٍ من السادة ممثلي إدارة شؤون الشركات بوزارة التجارة والصناعة، مندوبي مصرف قطر المركزي، بورصة قطر، هيئة قطر للأسواق المالية ومندوبي الصحافة، ثم طلب سعادته من مندوب المراقب الخارجي لحسابات البنك أرنست ويونغ الإعلان عن النصاب القانوني لعقد اجتماع الجمعية العامة العادية لشركة البنك حيث أعلن الآتي:

عدد الاسهم الحاضرة بالأصالة	5338781157 سهماً
عدد الاسهم الحاضرة بالوكالة	2359612509 سهماً

وبذلك يكون مجموع الاسهم الحاضرة اجتماع الجمعية العامة العادية 7698393666 سهماً وهو ما يعادل نسبة 83,35% من مجموع العـدد الكلـي لأسهـم البنـك والبالـغ عـددها 9,236,428,570 سهماً. مما يعني اكتمال النصاب القانوني لانعقاد اجتماع الجمعية العامة العادية لشركة البنك.
"مرفق قائمة بأسماء حاضري الاجتماع، وعدد الأسهم التي يمثلونها سواء بالأصالة أو بالوكالة".

تعيين مقرر للاجتماع وجامعي أصوات
بعد إعلان السيد/ زياد نادر ممثل المراقب الخارجي لحسابات البنك السادة/ أرنست ويونغ عن توفر النصاب القانوني لانعقاد اجتماع الجمعية العامة العادية لمجموعة البنك، رشح سعادة الرئيس للجمعية السيد/ علي راشد المهندي لتعيينه كمقرر للجمعية العامة العادية والسيد/ فيصل مبارك الهتمي لتعيينه كجامع للأصوات وقد وافقت الجمعية العامة العادية بالإجماع على هذا التعيين وفقاً لقرارها الآتي:

قرار رقم: ج ع ع 026/62/39/103
بعد إعلان المراقب الخارجي لحسابات البنك عن توفر النصاب القانوني لانعقاد الجمعية العامة العادية، رشح سعادة الرئيس للجمعية العامة العادية، تعيين مقرر وجامع أصوات، مرشحاً سعادته التالية أسماؤهم:

1. السيد/ علي راشد المهندي	**مقرراً**
2. السيد/ فيصل مبارك الهتمي	**جامع أصوات**

وقد وافقت الجمعية العامة العادية بالإجماع على تعيين السادة المذكورة أسماؤهم أعلاه.

جدول أعمال الجمعية العامة العادية.
تلا سعادة رئيس مجلس الإدارة، ورئيس الاجتماع جدول أعمال اجتماع الجمعية العامة العادية على السادة المساهمين حاضري الاجتماع على النحو التالي:
1. سماع كلمة سعادة رئيس مجلس الإدارة، وتقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة ومركزها المالي خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 وخطة عمل الشركة لعام 2026.
2. سماع تقرير مراقب الحسابات الخارجي عن ميزانية الشركة وعن الحسابات التي قدمها مجلس الإدارة والمصادقة عليه.
3. مناقشة الميزانية وحساب الأرباح والخسائر للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 والمصادقة عليهما.
4. الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بتوزيع أرباح للنصف الثاني من السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 بنسبة 37.5% من القيمة الإسمية للسهم (بمعدل 0.375 ريال قطري للسهم)، مما سيرفع إجمالي توزيعات الأرباح للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025 لتصبح 72.5% من القيمة الإسمية للسهم (بمعدل 0.725 ريال قطري للسهم).
5. إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025 وتحديد مكافآتهم.
6. تعيين مراقب خارجي لحسابات البنك لعام 2026 وتحديد الأجر الذي يؤدى إليه.
7. مناقشة تقرير الحوكمة الخاص بالبنك واعتماده.

بعد تلاوة سعادة الرئيس بنود جدول أعمال الاجتماع، اتخذت الجمعية العامة العادية قرارها التالي حيال جدول أعمالها:

قرار رقم: ج ع ع 026/62/39/104
بعد تلاوة سعادة رئيس مجلس إدارة البنك ورئيس الاجتماع، بنود جدول أعمال اجتماع الجمعية العامة العادية رقم 026/62/39، ولم يرتأي أي من السادة المساهمين إجراء أي تعديل على جدول الأعمال، وعلى هذا وافقت الجمعية العامة العادية على بحث جميع البنود المدرجة عليه دون أي تعديل.

أولاً: كلمة سعادة رئيس مجلس الإدارة وتقرير مجلس الإدارة
تفضل سعادته موجهاً كلمته للسادة المساهمين ومستهلاً كلمته، بالإنابة عن مجلس الإدارة، يسعدني أن أقدم لكم التقرير السنوي لمجموعة QNB لعام 2025.
تماشياً مع هدفنا المتمثل في تعزيز الازدهار والنمو لمجتمعاتنا ومساهمينا وعملائنا، نفخر بالإعلان عن تحقيق عام آخر من النمو والتقدم والإنجازات.
لقد كانت البيئة العالمية مليئة بالتحديات، حيث شهدت تقلبات غير متوقعة على خلفية التغيرات الاستثنائية في السياسات الاقتصادية في الولايات المتحدة والتوترات الجيوسياسية المستمرة. وعلى الرغم من ذلك، ظلت معدلات النمو العالمي جيدة مع استمرارها في التوسع بفضل تزايد الإنتاجية والاستثمارات. وواصلت معظم الاقتصادات المتقدمة، وخاصة الولايات المتحدة ومنطقة اليورو، برامجها لتيسير السياسات النقدية التي بدأت العام الماضي مع انحسار الضغوط التضخمية. وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أصبحت معدلات النمو أكثر توازناً، مدعومة بالاستمرار في تنفيذ الخطط الشاملة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في الدول المستوردة للنفط. كما تم تطبيق أسعار فائدة منخفضة في دول مجلس التعاون الخليجي المصدرة للنفط، مما مهد الطريق لتحسن الأوضاع الائتمانية. وقد ساهم هذا الأمر، إلى جانب تدفق الإيرادات المستقر وزيادة حصص أوبك+ واستمرار الاستثمارات الرأسمالية، في إنشاء بيئة داعمة للاقتصاد الكلي الإقليمي.

في ضوء ذلك، حققت مجموعة QNB في 2025 عاماً آخر من الأداء القوي، حيث تمكّنا من تحقيق صافي أرباح بلغ 18.4مليار ريال قطري قبل خصم ضرائب الركيزة الثانية، بزيادة نسبتها 10% عن العام السابق، في حين بلغ الدخل التشغيلي 44.8 مليار ريال قطري، بزيادة نسبتها 8%. ونتيجة لذلك، حافظ QNB على مكانته ضمن أكبر 50 بنكاً في العالم من حيث القيمة السوقية، والتي بلغت 170مليار ريال قطري.
كما واصلنا التزامنا بالبرنامج المستمر لإعادة شراء أسهم المجموعة بقيمة تصل إلى 2.9 مليار ريال قطري، والذي تم اعتماده من قبل مجلس الإدارة في عام 2024، كما حصلنا على موافقة الجهة التنظيمية على تمديد البرنامج لمدة عام آخر. ولغاية 31 ديسمبر 2025، أعاد QNB شراء 123.1 مليون سهم عادي من أسهمه، بتكلفة إجمالية بلغت 2.1 مليار ريال قطري، بما يعود بالفائدة على مساهمينا.
ولمكافأة مساهمينا أيضاً، يوصي مجلس الإدارة الجمعية العامة بتوزيع أرباح نقدية نهائية بنسبة 37.5%من القيمة الاسمية للسهم (بواقع 0.375ريال قطري للسهم الواحد) عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025. ويأتي توزيع هذه الأرباح النهائية إضافة إلى الأرباح المرحلية التي تم توزيعها عن فترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2025، والتي بلغت نسبتها 35% من القيمة الاسمية للسهم (بمعدل 0.35 ريال قطري للسهم). وعليه، سيبلغ إجمالي الأرباح الموزعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 ما نسبته 72.5% من القيمة الاسمية للسهم (0.725 ريال قطري للسهم).

يتولى مجلس الإدارة الموافقة على استراتيجيتنا والإشراف على تنفيذها بشكل فعّال. في عام 2025، اعتمدنا خطة خمسية جديدة تؤكد طموحنا للحفاظ على مكانتنا الريادية في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا. وانطلاقاً من رؤية طموحة وواقعية، نسعى جاهدين لمواصلة الاستفادة من ميزتنا التنافسية الأساسية كبنك يقدم باقة متكاملة من الخدمات المصرفية للمؤسسات والشركات في جميع الأسواق والمناطق الجغرافية التي نعمل فيها. وفي إطار استراتيجيتنا لعام 2030 وإدراكاً منا لأهمية موضوع الاستدامة، أكملنا أيضاً إعداد
استراتيجية المجموعة للتغير المناخي وقررنا الالتزام بتحقيق الحياد الكربوني بحلول عام 2050. ونحن على ثقة بأن هذه الاستراتيجية ستواصل تحقيق نمو مربح على المدى الطويل وتوفير قيمة مستدامة لمساهمينا. وسيتم دمج استراتيجيتنا لعام 2030 بالكامل في إطارنا الحالي لقبول وإدارة المخاطر.

في العام الحالي، واصلنا تعزيز إطارنا الخاص بالحوكمة لضمان الشفافية والمساءلة والامتثال لأفضل الممارسات التنظيمية. وبعد انتخابات مجلس الإدارة التي جرت في اجتماع الجمعية العامة المنعقد في 23 فبراير 2025، وافق المساهمون على تشكيل مجلس الإدارة الجديد والذي يضم الآن عضوتين، مما يؤكد التزام مجموعة QNB بالتنوع. علاوة على ذلك، وافق مساهمو مجموعة QNB على بعض التعديلات على النظام الأساسي للبنك لضمان توافق أطر الحوكمة مع المتطلبات التنظيمية.

بالنظر إلى المستقبل، من المهم للمجموعة الحفاظ على مستويات كافية من رأس المال والسيولة وجودة الأصول لضمان المرونة في مواجهة التقلبات والصدمات المحتملة. ووفقاً لاستراتيجيتنا لعام 2030، سنواصل الاستثمار في قدراتنا للحفاظ على مكانتنا الرائدة في السوق.

أود أن أختم كلمتي بتوجيه الشكر لعملائنا وشركائنا ومساهمينا على التزامهم وولائهم المستمرين. وأود أيضاً أن أسلط الضوء على أن كل هذه الإنجازات لم تكن لتتحقق لولا موظفينا، فهم الركيزة الأساسية لنجاحنا.

وبالإنابة عن مجلس الإدارة، أود أن أعرب عن امتناني العميق لحضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير البلاد المفدى، على دعمه المستمر وتوجيهاته السديدة. كما يُعرب المجلس عن تقديره لمعالي الشيخ محمد بن عبد الرحمن بن جاسم آل ثاني، رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية، على دعمه المتواصل. ونُعرب أيضاً عن تقديرنا لسعادة الشيخ بندر بن محمد بن سعود آل ثاني، محافظ مصرف قطر المركزي، على جهوده الحثيثة لتعزيز وتطوير القطاع المصرفي في دولة قطر.

قرار رقم: ج ع ع 026/62/39/105
استمعت الجمعية العامة العادية إلى كلمة وتقرير مجلس الإدارة التي قراءهما سعادة رئيس مجلس الإدارة ورئيس الاجتماع حول نشاط البنك ومركزه المالي للسنة المالية المنتهية في 2025/12/31 والتي اشتملت أيضاً على تقديم عرض شامل وشرح وافٍ عن أنشطة البنك ونتائجه المالية لعام 2025 وباستماع الجمعية العامة العادية لهذه الكلمة ولهذا التقرير، تكون قد أخذت علماً بما جاء فيهما.

الخطة المستقبلية للبنك (خطة عمل البنك لعام 2026).
بعد انتهاء سعادة الرئيس من قراءة كلمته أنتقل إلى أهم أهداف خطة عمل البنك لعام 2026، تم تلخيصها كالآتي:
حيث أشار سعادته أن من أهم أهداف البنك تحقيق نسبة متميزة للعائد على حقوق المساهمين، تنمية نشاط البنك داخل وخارج دولة قطر وزيادة مساهمة العمليات الدولية في ارباح وموجودات البنك، المحافظة على مركز البنك الريادي على صعيد المنطقة والعالم وتعزيز قيمة العلامة التجارية للبنك، تأسيس بنوك رقمية متخصصة للتكيف مع تغير سلوك العملاء في عدد من الدول التي نعمل بها، المحافظة على تصنيف البنك المرتفع من شركات التصنيف العالمية، استمرار البحث عن فرص جديدة للتوسع الخارجي بموجب خطة البنك الاستراتيجية، المحافظة على نسبة تقطير اعلى من 60%.
وفي نهاية التداول في خطة عمل البنك اتخذت الجمعية العامة العادية قرارها التالي حيال هذا الموضوع:

قرار رقم: ج ع ع 026/62/39/106
استمعت الجمعية العامة العادية لأهم أهداف خطة عمل البنك لعام 2026 والتي قرأها سعادة رئيس مجلس الإدارة ورئيس الاجتماع وهي على النحو الآتي:
- **تحقيق نسبة متميزة للعائد على حقوق المساهمين.**
- **تنمية نشاط البنك داخل وخارج دولة قطر وزيادة مساهمة العمليات الدولية في ارباح وموجودات البنك.**
- **المحافظة على مركز البنك الريادي على صعيد المنطقة والعالم وتعزيز قيمة العلامة التجارية للبنك.**
- **تأسيس بنوك رقمية متخصصة للتكيف مع تغير سلوك العملاء في عدد من الدول التي نعمل بها.**
- **المحافظة على تصنيف البنك المرتفع من شركات التصنيف العالمية.**
- **استمرار البحث عن فرص جديدة للتوسع الخارجي بموجب خطة البنك الاستراتيجية.**
- **المحافظة على نسبة تقطير اعلى من 60%.**

وبعد تداول الجمعية العامة العادية في بنود خطة عمل البنك لعام 2026، فإن الجمعية تعتمد هذه الخطة وتصادق عليها.

ثانياً: تقرير مراقب الحسابات الخارجي عن ميزانية الشركة وعن الحسابات التي قدمها مجلس الإدارة والمصادقة عليه.
بعد أن أنتهى سعادة الرئيس من القاء كلمته ومن استعراضه للملامح الرئيسية لخطة عمل البنك لعام 2026، طلب من ممثل المراقب الخارجي لحسابات البنك تقديم تقريره عن البيانات المالية للعام المالي المنتهي في 2025/12/31، حيث قام السيد/ زياد نادر ممثل EY بتلاوة تقريره بالشكل التالي:
لقد دققنا البيانات المالية الموحدة لبنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) ("البنك") وشركاته التابعة (يشار إليهم جميعا بـ "المجموعة") والتي تتضمن بيان المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2025، وبيان الدخل الموحد، وبيان الدخل الشامل الموحد، وبيان التغيرات
في حقوق الملكية الموحد، وبيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة تتضمن معلومات حول السياسات المحاسبية الهامة.
في رأينا أن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بعدالة، من كافة النواحي المادية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2025 وأداءها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية- المعايير المحاسبية (IFRS Accounting Standards)

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى
لقد حصلنا على كافة المعلومات والايضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا. كما ونؤكد أنه حسب علمنا واعتقادنا، لم تقع خلال السنة أية مخالفات للنظام الأساسي للبنك وتعديلاته وأحكام قانون الشركات التجارية القطري رقم 11 لسنة 2015، والذي تم تعديل بعض أحكامه لاحقًا بموجب القانون رقم 8 لسنة 2021، على وجه قد يكون له تأثير سلبي مادي على المركز المالي الموحد للمجموعة أو أدائها المالي.

تقرير التأكيد المستقل
إلى السادة المساهمين في بنك قطر الوطني
تقرير حول وصف عمليات وضوابط الرقابة الداخلية ومدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية
مقدمة
وفقا للمادة 24 من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية ("الهيئة") بموجب القرار رقم (5) لسنة 2016، قمنا بتنفيذ ارتباط تأكيد معقول حول وصف المجموعة لعمليات وضوابط الرقابة الداخلية وتقييم مدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية لبنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) ("البنك") والشركات التابعة له (يشار إليهم جميعا بـ "المجموعة") كما في 31 ديسمبر 2025 ("تقرير ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية").

أصدرت هيئة قطر للأسواق المالية، بموجب قرار مجلس إدارتها رقم 5 لسنة 2025، نظام حوكمة الشركات الجديد لسنة 2025 ("النظام الجديد")، ليحل مكان قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 5 لسنة 2016 ("النظام"). ويسمح النظام الجديد للشركات المدرجة بتسوية أوضاعها المالية بما يتوافق مع أحكامه خلال سنة واحدة من تاريخ نشره، أي بحلول أغسطس 2026. وبناءً على ذلك، استند البنك في تقريره عن الرقابة الداخلية على التقارير المالية إلى المتطلبات والأحكام الواردة في القرار رقم 5 لسنة 2016.

بناءً على نتائج إجراءات التأكيد المعقول التي قمنا بها، في رأينا أن:
أ) التقرير حول ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية يعرض بصورة عادلة نظام المجموعة المصمم كما في 31 ديسمبر 2025.
ب) الضوابط المتعلقة بأهداف الرقابة قد تم تصميمها وتنفيذها وتشغيلها بفعالية كافية كما في 31 ديسمبر 2025 من كافة النواحي المادية، وفقاً لإطار عمل لجنة المؤسسات الراعية للجنة تريدواي (COSO).

تقرير التأكيد المستقل
إلى السادة المساهمين في بنك قطر الوطني

تقرير حول الامتثال لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية
وفقا للمادة 24 من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية ("الهيئة") بموجب القرار رقم (5) لسنة 2016، قمنا بتنفيذ ارتباط تأكيد محدود حول التقييم الذي قام به مجلس الإدارة عن مدى التزام بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) ("البنك") بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية كما في 31 ديسمبر 2025.

نلفت الانتباه إلى بيان مجلس الإدارة الوارد في الإيضاح 20، والذي يشير إلى أن هيئة قطر للأسواق المالية ("الهيئة")، من خلال قرار مجلس إدارتها رقم 5 لسنة 2025، قد أصدرت نظام حوكمة الشركات لسنة 2025 ("النظام الجديد") ليحل محل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 5 لسنة 2016 ("النظام"). ويسمح النظام الجديد للشركات المدرجة بتسوية أوضاعها وفقاً لأحكامه في غضون سنة من تاريخ نشره، وذلك بحلول أغسطس 2026. وعليه، اعتمد البنك في تقييم الامتثال على المتطلبات والأحكام المنصوص عليها بالقرار رقم 5 لسنة 2016. إن رأينا غير متحفظ فيما يتعلق بهذا الأمر.

النتيجة
استنادًا إلى إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها، لم يلفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن بيان مجلس الإدارة لا يعرض بصورة عادلة، من كافة النواحي المادية، امتثال البنك لأحكام قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات، كما في 31 ديسمبر 2025.

وبعد انتهاء مندوب المراقب الخارجي من قراءة التقرير، طلب سعادة الرئيس من الجمعية العامة العادية، التصويت على ما جاء في التقرير، وقد وافقت الجمعية عليه بالأجماع حسب القرار التالي:

قرار رقم: ج ع ع 026/62/39/107
استمعت الجمعية العامة العادية لشركة بنك قطر الوطني، إلى تقارير المراقب الخارجي (السادة/ أرنست ويونغ) حول البيانات المالية لعام 2025م وحول وصف عمليات وضوابط الرقابة الداخلية وحول الامتثال لقانون هيئه قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية في السوق والتي القاها السيد/ زياد نادر، وقد صادقت الجمعية العامة العادية بالإجماع على ما جاء في هذا التقرير.

ثالثاً: مناقشة البيانات المالية للبنك للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م.
أشار سعادة الرئيس إلى أن الميزانية العمومية وحساب الارباح والخسائر تم نشرهما في الصحف المحلية، ثم طلب من السادة المساهمين إبداء ملاحظاتهم واستفساراتهم حول البيانات المالية، وقد تقدم أحد المساهمين بطرح استفساراته حول البيانات المالية على النحو الآتي:

يوسف بوحليقة: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته أنا المساهم يوسف بوحليقه، أحب أن أشكر المجلس على الآداء الجيد لعام 2025، كانت هناك تحديات واضحة لعام 2025 واستطاعة إدارة البنك والعاملين فيها تخطي التحديات التي وُجهت ليس فقط في قطر، أنا لدي بعض الاستفسارات.
السؤال الأول: كيف سيتعامل البنك مع تحديات تراجع إيرادات الفائدة بسبب انخفاض أسعار الفائدة المبطلة لسنة 2026؟
السؤال الثاني: ما هي نسبة القروض المتعثرة، وكم منها في المرحلة الثالثة؟
السؤال الثالث: كم نسبة الإيرادات من الأسواق الدولية، وكيف تتعاملون مع مشكلة التضخم وخصوصاً في بلدان نفس تركيا؟
وشكراً

سعادة السيد/ علي بن أحمد الكواري رئيس مجلس الإدارة:
شكراً يوسف على هذه الأسئلة، إجابتاً لسؤلك الأول عن تراجع إيرادات الفائدة، طبعاً طريقة عمل البنك أنه إذا تراجعت الفائدة هي تتراجع على مستويين، مستوى القروض ومستوى الودائع، فدائماً البنك يحاول إن يحافظ على هامش الربح، فتراجع الفائدة على القروض يقابلها تراجع على الودائع فالبنك يحافظ على نسبة هامش الفائدة ولا يوجد هناك تأثير كبير.

أما بخصوص سؤالك الثاني الخاص بنسبة القروض المتعثرة، هي 2,6% وهي تعتبر من أفضل النسب عالمياً.
أما بخصوص سؤالك الثالث الخاص بنسبة الإيرادات من الأسواق الدولية، فهيه 38% من أرباح البنك تأتي من العمليات الدولية وهي تعتبر نسبة جيدة، أما بخصوص التضخم في تركيا فالبنك من سنتين متتاليتين يأخذ مخصص تضخم عالي الشدة، وهذا هو العرف المحاسبي، فالأرباح التي ترها اليوم هي من بعد هذا المخصص. والمهم لدينا حالياً أن لا تستمر نسبة التضخم أكثر من 100% لثلاثة سنوات متتالية.

وفي ختام تداول الجمعية بما جاء في البيانات المالية للبنك للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م، اتخذت قرارها الآتي:

قرار رقم: ج ع ع 026/62/39/108
تداولت الجمعية العامة العادية لشركة بنك قطر الوطني في البيانات المالية لمجموعة البنك للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025، وبعد التداول بما جاء في هذه البيانات، واستماع السادة المساهمين إلى إجابات سعادة الرئيس على اسئلتهم واستفساراتهم فإن الجمعية العامة العادية تصادق على البيانات المالية المدققة من قبل المراقب الخارجي لحسابات البنك السادة (أرنست ويونغ) للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025.

رابعاً: مقترح مجلس الإدارة بتوزيع أرباح البنك لعام 2025م.
بداية، أفاد سعادة الرئيس بانه في ضوء النتائج المالية القوية للبنك لعام 2025 واستناداً إلى الهدف المتمثل في تحقيق أكبر عائد على حقوق المساهمين في المدى المتوسط والطويل، يوصي مجلس الإدارة الجمعية العامة العادية بتوزيع صافي أرباح البنك العائد إلى المساهمين لعام 2025 والبالغ 17.0 مليار ريال قطري على النحو الآتي:

1) توزيع أرباح نقدية للنصف الثاني من السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 على السادة المساهمين بنسبة 37.5% من القيمة الإسمية للسهم الواحد (أي بواقع 0.375 ريال قطري لكل سهم)، مما سيرفع إجمالي توزيعات الأرباح لتصبح 72.5% من القيمة الاسمية للسهم (أي بواقع 0.725 ريال قطري لكل سهم) أي ما يعادل مبلغ 6.6 مليار ريال قطري.
2) تحويل مبلغ 2 مليار ريال قطري إلى احتياطي المخاطر ليصبح رصيد احتياطي المخاطر 15 مليار ريال قطري.
3) تحويل مبلغ 1.15 مليار ريال قطري الذي يمثل الفائدة على الأدوات المالية ضمن الشريحة الأولى من رأس المال الإضافي.
4) تحويل المبالغ اللازمة المتعلقة بدعم الأنشطة الرياضية والاجتماعية بموجب القانون رقم 13 لسنة 2008 وتعليمات مصرف قطر المركزي.
5) تحويل المتبقي من صافي الربح العائد إلى مساهمي البنك والبالغ 6.9 مليار ريال قطري إلى أرباح مدورة.

يوسف بوحليقة: تفضل متسائلاً أنة من الملاحظ إن سياسة توزيع الأرباح للمساهمين أدت بنتيجة جيدة، ولكن المخاطر الموجودة أثرت على توزيع الأرباح، هل هناك سياسة أو مراجعة لهذا الهدف، لأن كل سنة نسمع عن تحويل مبلغ للحساب احتياطي المخاطر، لأن المساهمين ينتظرون الربح الذي هم يتوقعونه وخصوص إن أرباح البنك فاقت التوقعات؟ لذى نرجو إن كانت هناك مراجعة للسنوات القادمة؟

سعادة السيد/ علي بن أحمد الكواري رئيس مجلس الإدارة:
شكراً أخي يوسف، نظرتنا في البنك هي نظرة طويلة الأمد، حتى عند قيامنا بوضع خطة البنك التوسعية على خمسة سنوات أيضاً كان هدفنا أن لا نلجأ للمساهمين لدعم رأس المال فلو لاحظة إن البنك لسنوات عديدة كان لا يلجأ للمساهمين، وهذا بسبب السياسة المتزنة لتوزيع الأرباح خاصة كمؤسسة مالية، فأداء البنك وأداء السهم ممتاز جداً، لو حسبنا فائدة طلوع السهم والتوزيع أعتقد الجميع سيكون سعيد، وأعتقد يا يوسف أنه يهمك إن يكون إداء البنك مستقبلاً جيد وتكون ملائته المالية قوية جداً.
وبعد التداول في مقترح مجلس الإدارة لتوزيع أرباح البنك لعام 2025، وافقت الجمعية العامة العادية بالإجماع على التوصية التي تقدم بها سعادة الرئيس والمتعلقة بتوزيع صافي أرباح مجموعة البنك العائد إلى مساهمي البنك وفقاً لما جاء أعلاه. ووفقاً لما أشار إليه سعادة الرئيس باتخاذها القرار الآتي:

قرار رقم: ج ع ع 026/62/39/109
تداولت الجمعية العامة العادية في مقترح مجلس الإدارة الخاص بتوزيع صافي أرباح العائد إلى مساهمي البنك والبالغ 17,0 مليار ريال قطري، وقد وافقت الجمعية العامة العادية على توصية المجلس بتوزيع صافي الأرباح على النحو الآتي:

1) توزيع أرباح نقدية للنصف الثاني من السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 على السادة المساهمين بنسبة 37.5% من القيمة الإسمية للسهم الواحد (أي بواقع 0.375 ريال قطري لكل سهم)، مما سيرفع إجمالي توزيعات الأرباح لتصبح 72.5% من القيمة الاسمية للسهم (أي بواقع 0.725 ريال قطري لكل سهم) أي ما يعادل مبلغ 6.6 مليار ريال قطري.
2) تحويل مبلغ 2 مليار ريال قطري إلى احتياطي المخاطر ليصبح رصيد احتياطي المخاطر 15 مليار ريال قطري.
3) تحويل مبلغ 1.15 مليار ريال قطري الذي يمثل الفائدة على الأدوات المالية ضمن الشريحة الأولى من رأس المال الإضافي.
4) تحويل المبالغ اللازمة المتعلقة بدعم الأنشطة الرياضية والاجتماعية بموجب القانون رقم 13 لسنة 2008 وتعليمات مصرف قطر المركزي.
5) تحويل المتبقي من صافي الربح العائد إلى مساهمي البنك والبالغ 6.9 مليار ريال قطري إلى أرباح مدورة.

خامساً: إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة واعتماد مكافآتهم.
في بداية تداول الجمعية العامة العادية لبند إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة واعتماد مكافآتهم طلب سعادة الرئيس من الجمعية العامة العادية تبرئة ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2025/12/31.

ثم نبه سعادته السادة المساهمين بأن البنك قد أعد كشفاً تفصيلياً متضمناً القروض النقدية والاعتمادات والضمانات وأية مبالغ أخرى قدمها البنك خلال السنة المالية لرئيس وأعضاء المجلس وفقاً لنص المادة (122) من قانون الشركات التجارية رقم (11) لسنة 2015م، ويفترض أن يكون السادة المساهمين قد اطلعوا على هذا الكشف حسبما جاء في الإعلان الذي تم نشره في الصحف المحلية وفي الدعوة التي أرسلت إليهم.
ثم تلا سعادته توصية مجلس الإدارة بخصوص مكافآت السادة أعضاء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه وإبراء ذمتهم، كما تلا سياسة مكافآت أعضاء المجلس والآلية المتبعة في ذلك وفقاً لتعليمات مصرف قطر المركزي والسياسة المعتمدة من الجمعية العامة العادية للبنك باجتماعاتها السابقة لائحة لتحديد مكافأة أعضاء مجلس الإدارة وفق الآلية الآتية:

سياسة مكافأة أعضاء مجلس الإدارة

1. استنادا إلى تعميم مصرف قطر المركزي رقم 2023/2 ورقم 2022/25 تم وضع سياسة لتحديد مكافأة أعضاء مجلس الإدارة، وفق الآلية الآتية:
2. تعرض مكافأة أعضاء مجلس الإدارة على الجمعية العامة العادية وتعتمد من قبلها سنوياً.
3. تمثل مكافأة أعضاء المجلس كافة البدلات والأتعاب والمزايا التي يتقاضونها.
4. يتوجب أن تتناسب المكافأة مع الجهد الذي يبذله أعضاء المجلس في تنمية أعمال البنك وزيادة ربحيته.
5. يتم احتساب المكافأة كنسبة من الأرباح على أن لا تتجاوز 0.5% من أرباح العام.
6. تعامل مكافأة أعضاء مجلس الإدارة كمصروف (عبء على الأرباح).
7. مراعاة تعليمات مصرف قطر المركزي الصادرة بتاريخ 2023/6/11 بهذا الخصوص

بعد سماع الجمعية العامة العادية لتوصية مجلس الإدارة حول قيمة مكافأة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة، فقد وافقت الجمعية على صرف مكافآت لأصحاب السعادة والسيادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة وفقاً لما هو وارد في القرار:

قرار رقم: ج ع ع 026/62/39/110

أولاً: إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة:

تداولت الجمعية العامة العادية لشركة بنك قطر الوطني في إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة، وقد وافقت الجمعية العامة العادية على إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025.

ثانياً: سياسة مكافأة أعضاء مجلس الإدارة.

استنادا إلى تعميم مصرف قطر المركزي رقم 2023/2 ورقم 2022/25، فإن الجمعية العامة العادية تعتمد سياسة مكافأة أعضاء مجلس الإدارة الآتية:

تعرض مكافأة أعضاء مجلس الإدارة على الجمعية العامة العادية وتعتمد من قبلها سنوياً.

1. **تمثل مكافأة أعضاء المجلس كافة البدلات والأتعاب والمزايا التي يتقاضونها.**
2. **يتوجب أن تتناسب المكافأة مع الجهد الذي يبذله أعضاء المجلس في تنمية أعمال البنك وزيادة ربحيته.**
3. **يتم احتساب المكافأة كنسبة من الأرباح على أن لا تتجاوز 0.5% من أرباح العام.**
4. **تعامل مكافأة أعضاء مجلس الإدارة كمصروف (عبء على الأرباح).**
5. **مراعاة تعليمات مصرف قطر المركزي الصادرة بتاريخ 2023/6/11 بهذا الخصوص.**

ثالثاً مكافأة أعضاء مجلس الإدارة:

بعد سماع الجمعية العامة العادية لتوصية مجلس الإدارة حول قيمة مكافأة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة، فقد وافقت الجمعية على صرف المكافآت التالية لأصحاب السعادة والسيادة رئيس وأعضاء المجلس.

1. مكافأة سعادة رئيس مجلس الإدارة	**2,500,000 ريال قطري**
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة 10 أعضاء (مليونين ريال لكل عضو)	**20,000,000 ريال قطري**
2. مكافأة أعضاء اللجان التابعة لمجلس الإدارة	**3,000,000 ريال قطري**
المجموع	**25,500,000 ريال قطري**

سادساً: تعيين مراقب خارجي لحسابات البنك لعام 2026.

في بداية تداول هذا البند طلب سعادة الرئيس من المدقق الخارجي الخروج من القاعة لتتم مناقشة هذا البند من قبل الجمعية، وبعد خروج المدقق الخارجي من قاعة الاجتماع أشار سعادة الرئيس إلى تعليمات مصرف قطر المركزي وقانون الشركات التجارية بأن لا تتجاوز مدة تعيين المراقب الخارجي لخمس سنوات متصلة.

وبما أنه قد مضى على تعيين المراقب الخارجي الحالي أرنست ويونغ (EY) ثلاثة سنوات فقط، فإن مجلس الإدارة، يوصي الجمعية العامة العادية بتعيين السادة أرنست ويونغ (EY) كمراقب خارجي لحسابات مجموعة البنك لعام 2026م، بأتعاب مقدارها **5,039,000** ريال قطري شاملة تدقيق حسابات الفروع المحلية والخارجي. وفي ختام التداول في هذا الموضوع اتخذت الجمعية قرارها الآتي:

قرار رقم: ج ع ع 026/62/39/111

تداولت الجمعية العامة العادية في موضوع تعيين مراقب خارجي لحسابات البنك لعام 2026، واستناداً إلى توصية مجلس الإدارة بموجب قراره رقم م أ 025/6/61/284/3105 الصادر بتاريخ 2025/11/25، فإن الجمعية العامة العادية تعتمد تعيين السادة أرنست ويونغ (EY) ليكون مراقباً خارجياً لحسابات البنك لعام 2026 بأتعاب قيمتها 5,039,000 ريال قطري شاملة تدقيق حسابات الفروع المحلية والخارجية، وذلك بعد الحصول على الموافقات الرسمية لهذا التعيين.

سابعاً: تقرير الحوكمة السنوي لعام 2025م.

تفضل سعادة رئيس مجلس الإدارة موضحاً أنه استناداً إلى تعليمات مصرف قطر المركزي ومتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية، يسرنا أن نقدم لكم تقرير الحوكمة الخاص بمجموعة QNB لعام 2025 والذي تم إعداده باللغتين العربية والإنجليزية وبما يتوافق مع متطلبات الجهات التنظيمية والإشرافية وهو متاح خارج القاعة وعلى الموقع الإلكتروني للبنك، ويمكن لجميع المساهمين الحصول على نسخة منه للاطلاع عليه.

وتضمن التقرير منجزات مجموعة QNB التي ساهمت في تعزيز إطار الحوكمة الخاص بها وبما يتماشى مع آخر المستجدات والمتطلبات التنظيمية وأفضل الممارسات الدولية الرائدة وذلك باعتبارها ركن أساسي لدعم كفاءة عمليات المجموعة ويحقق توجهاتها الاستراتيجية واستدامتها ورؤيتها الهادفة إلى الحفاظ على مركزها كأكبر مؤسسة مالية في الشرق الأوسط وإفريقيا ويلبي تطلعات مساهمينا.

وفي ختام التداول في هذا الموضوع اتخذت الجمعية العامة العادية قرارها التالي بهذا الخصوص:

قرار رقم: ج ع ع 026/62/39/112
باطلاع الجمعية العامة العادية على تقرير الحوكمة الخاص بمجموعة البنك لعام 2025 والذي تم إعداده وفقاً لتعليمات مصرف قطر المركزي ووفقاً لمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية، فإن الجمعية العامة العادية تعتمد تقرير الحوكمة السنوي الخاص بمجموعة البنك لعام 2025.

هذا وفي تمام الساعة الخامسة وثلاثون دقيقة، أعلن سعادة الرئيس انفضاض اجتماع الجمعية العامة العادية لشركة البنك.

علي بن أحمد الكواري
رئيس مجلس الإدارة

فيصل مبارك الهتمي
مدير سكرتارية مكتب مجلس الإدارة

علي راشد المهندي
مقرر الجمعية العامة العادية

زياد نادر
ممثل مراقب الحسابات الخارجي أرنست ويونغ